EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyption Observatory for Journalism and Media

ثلاث سنوات من حكم الرئيس

قراءة في تصريحات رئيس المجلس الأعلى للإعلام السابق

المرصد المصري للصحافة والإعلام

برنامج الحريات الإعلامية

إعداد

محمد صلاح

مسؤول برنامج الحريات الإعلامية

تحرير

محمد عبد الرحمن

مدير وحدة البحوث والدراسات

مراجعة

إسلام محمد

تصميم

إبراهيم صقر

مقدمة

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، يوم الأربعاء، الموافق 24 يونيو 2020، قرارات جديدة بإعادة تشكيل الهيئات المختصة بتنظيم الإعلام، ونشرت الجريدة الرسمية القرارات التي استبدلت رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام السابق، مكرم محمد أحمد، برئيس الهيئة الوطنية للصحافة السابق، كرم جبر، الذي شغل منصبه السابق عبد الصادق الشوربجي.[1]

لم تكن هذه التشكيلات الجديدة مُفاجِئة على الإطلاق، فلقد انتظر المهتمون بالشأن الصحفي والإعلامي في مصر، صدور التشكيلات الجديدة للهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، لمدة ما يقرب من عامٍ ونصف، وذلك منذ شهر أغسطس 2018، بعد صدور كلٍ من القانون 179، والقانون 180 لسنة 2018.

كما لم يكن استبدال الكاتب الصحفي، مكرم محمد أحمد عن رئاسة المجلس في هذا التوقيت مفاجئًا أيضًا، فقد كانت تُشير توقعات المراقبين في مصر إلى أن ''مكرم'' يقترب من نهاية رئاسته للمجلس، وذلك بعد استحداث منصب وزير الدولة لشؤون الإعلام، الذي تولاه أسامة هيكل، وزير الإعلام الأسبق، وبدء حالة من الجدل بين كلٍ من ''المجلس'' و''وزير الدولة''، حول الاختصاصات والصلاحيات وأدوار كلٍ منهما، ووصلت هذه الحالة من عدم التوافق والتنسيق إلى اقتحام مقر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، من قِبل أمن وزارة الدولة للإعلام، وذلك قبل يوم واحد من صدور التشكيلات الجديدة، ومن ثم قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في اجتماعه، تقديم بلاغ إلى النائب العام، يتضمن وقائع الاعتداء على مقر ''المجلس''، والاستيلاء على مستندات ووثائق، وتعطيل العمل به.[2]

1- قرارات جمهورية عاجلة بإعادة تشكيل هيئات الإعلام: كرم جبر بديلًا عن مكرم محمد أحمد، المصري اليوم، 24 يونيو 2020، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط
2- عبد الوكيل أبو القاسم، بعد الاعتداء على مقره..الأعلى للإعلام يتقدم ببلاغ للنائب العام، صدى البلد، 24 يونيو 2020،آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط

وبالعودة إلى رئيس المجلس السابق، مكرم محمد أحمد، الذي استمر في رئاسة المجلس المعني بتنظيم الصحافة والإعلام، لمدة تجاوزت الثلاث سنوات، منذ 11 أبريل 2017، وحتى 24 يونيو 2020، وقام خلالها بـ "التحكم" فيما يُبث وينشر عن طريق المجلس، الذي سيطر على وسائل الإعلام بالأكواد واللوائح والقرارات العقابية، التي أثرت بالسلب على حرية الصحافة، كما كان مسؤولًا عن تحديد الخطوط العريضة، التي يجب على الإعلام أن يتناولها، وكيفية تناوُلها، وكان المُدافع الأول عن قرارات المجلس وسياساته، تجاه وسائل الإعلام.[3]

وبناءً على ما سبق، وفي هذه المناسبة؛ تُصدر مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقريرًا، تتبعت من خلاله تصريحات "رئيس المجلس السابق"، في وسائل الإعلام المختلفة، والتي عبرت بالتبعية عن أداء المجلس وسياساته، وذلك في محاولة الوصول إلى استنتاجات ونتائج، يُمكن من خلالها تقييم أداء "الرئيس"، وتحديد موقفه من مبادئ حرية الرأي والتعبير والحريات الإعلامية.

3- محمد صلاح، في ذكرى تأسيس "الأعلى للإعلام".. عامان من فرض السيطرة، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 14 أبريل 2019، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط

منهجية التقرير

اعتمد التقرير على ما تم نشره على لسان الكاتب الصحفي، مكرم محمد أحمد، في وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك الموقع الرسمي للمجلس الأعلى للإعلام، كما تم الاعتماد على بعض البيانات، من الصفحات الرسمية للعاملين بالهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي، على موقع التواصل الاجتماعي ''فيسبوك''، ويلتزم التقرير بالحدود الزمنية، وهي الفترة الزمنية منذ 11 أبريل 2017، وحتى 20 يونيو 2020.

وبناءً عليه؛ فإن أي ذكر لـ ''رئيس المجلس'' يقصد بها الكاتب الصحفي، مكرم محمد أحمد، الرئيس السابق للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في مصر.

تصريحات رئيس المجلس

أقوال مغلوطة ومناهضة
لحرية الرأي والتعبير

الكاتب الصحفي، مكرم محمد أحمد، من مواليد محافظة المنوفية، عام 1935، حصل على ليسانس الآداب قسم الفلسفة، من جامعة القاهرة، عام 1957، وعمل في عددٍ من الصحف، منها: الأخبار والأهرام، كما شغل منصب نائب رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الهلال، ورئيس تحرير مجلة المصور، ومدير تحرير الأهرام، ورئيس قسم التحقيقات الصحفية بالأهرام، وعمل مراسلًا عسكريًا باليمن والصومال والمغرب والجزائر، وقد شغل منصب نقيب الصحفيين في أربعة دورات، منذ عام 1989 وحتى عام 1991، ومنذ عام 1991 وحتى عام 1993، ومنذ 2007 وحتى 2009، ثم تم التجديد له في 2009، ليستمر حتى عام 2011، وتولى رئاسة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، في أبريل من العام 2017، وحتى يونيو من العام 2020. [4]

وقد انتهت رئاسته للمجلس الأعلى للإعلام، بعد مدة تجاوزت الثلاث سنوات، وصدر منه خلال تلك الفترة، العشرات من التصريحات والتعليقات المثيرة للجدل والمتناقضة أحيانًا، والمُجانبة للصواب في أحيان أخرى.

وفي السطور التالية؛ سنوضح أبرز التصريحات، التي وردت على لسان الكاتب الصحفي، مكرم محمد أحمد، الرئيس السابق للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، خلال فترة رئاسته للمجلس، على أن نقوم بتحليل هذا التصريحات، ومدى التزامها بحرية الصحافة والإعلام، والمساحة التي تركتها أمام حرية الرأي والتعبير.

4- المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، رئيس المجلس
أنظر أيضًا

> المعترضون على لائحة الجزاءات ''مش لاقيين شغلانة, والانتقادات دي جعجعة وأونطة, ولن نتراجع

دفاعًا عن لائحة الجزاءات التي أصدرها المجلس، في 18 مارس 2019 وفي أول رد فعل رسمي من قبل المجلس، اتهم ''مكرم" المعترضين على لائحة الجزاءات بأنهم ''مش لاقيين شغلانة"، ووصف انتقاداتهم بأنها ''جعجعة أونطة" على حد تعبيره، كما أكد ''مكرم" أن اللائحة قانونية 100% ولا يوجد بها أي تعارض مع نصوص مواد القانون والدستور.[5]

كما صرح ''رئيس المجلس" بأنه لن يتراجع عن تطبيق اللائحة، وهو ما أثبته سريعًا -خلال يومين من إصدار اللائحة- حين قام بحجب الموقع الإلكتروني لصحيفة ''المشهد" لمدة ستة أشهر، وإلزام الصحيفة الورقية بغرامة قدرها 50 ألف جنيه، تُسدد خلال أسبوعين[6]، وقد عبر ''المجلس" بهذا القرار عن نيته المُبيتة، وعزمه على الاستمرار في تطبيق لائحة الجزاءات، ضاربًا عرض الحائط بجميع الانتقادات والاعتراضات.

وتنم هذه التصريحات عن ميل ''مكرم" إلى الهجوم على معارضيه، بدلًا من اللجوء إلى الحوار، وسماع الانتقادات ودراستها، وطرح اللائحة إلى إعادة تقييم، نابعة من نقاشٍ مجتمعي جاد، يجمع جميع الأطراف، ولكنه اتجه إلى اتهامهم، بل تجاوز ذلك إلى الحجر على آرائهم والتقليل منها، وهو تصرف لا يجب أن يصدر من مسؤول في هيئة تنفيذية مستقلة، لاسيما لو كانت ذات طابعٍ إعلامي يخاطب الجمهور.

وقد اعترض على هذه اللائحة عدد كبير من الصحفيين والإعلاميين، وهم الذين تخصهم اللائحة بشكلٍ مباشر، بالإضافة إلى أن اللائحة لاقت عددًا كبيرًا من الاعتراضات من المدافعين عن حقوق الرأي والتعبير ومنظمات المجتمع المدني.

5- مكرم محمد أحمد: المعترضون على لائحة الجزاءات ''مش لاقيين شغلانة"، جريدة الدستور، 19 مارس 2019، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط
6- في أول تطبيق للائحة الجزاءات: حجب المشهد 6 أشهر وتغريم الصحيفة 50 ألف جنيه بتهم مجهلة، جريدة المشهد،21 مارس 2019، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط

وأعلنت كل من نقابة الصحفيين،[7] ونقابة الإعلاميين،[8] والمجلس القومي لحقوق الإنسان،[9] رفضهم لمواد اللائحة، التي أصدرها ''الأعلى للإعلام'' بشكلٍ منفرد دون أخذ رأي النقابتين ودون نقاشٍ مجتمعي عليها. ويُمكننا تلخيص الاعتراضات على اللائحة في الآتي:

- كثرة المفاهيم المطاطية باللائحة.
- تغول اللائحة على اختصاصات نقابتي الصحفيين والإعلاميين.
- تغول اللائحة على اختصاصات السلطة القضائية.
- مخالفة مواد اللائحة لعددٍ من مواد الدستور المصري.
- مخالفة مواد اللائحة للمعاهدات والمواثيق الدولية.

وفي نفس السياق؛ اشتبكت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام مع قرار المجلس المعني بإصدار لائحة الجزاءات، وقام ''المرصد'' بإصدار ورقة قانونية بعنوان ''لائحة جزاءات المجلس الأعلى للإعلام .. تنظيم أم تحجيم''، وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الورقة القانونية، فإن ''المؤسسة'' أدانت بشدة لائحة الجزاءات والتدابير، التي أصدرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وأكدت أن اللائحة جزء من الهجمة ضد الصحافة وحريتها، وتزيد من اختناق المهنة والعاملين فيها، وللاطلاع على الورقة كاملة اضغط هنا

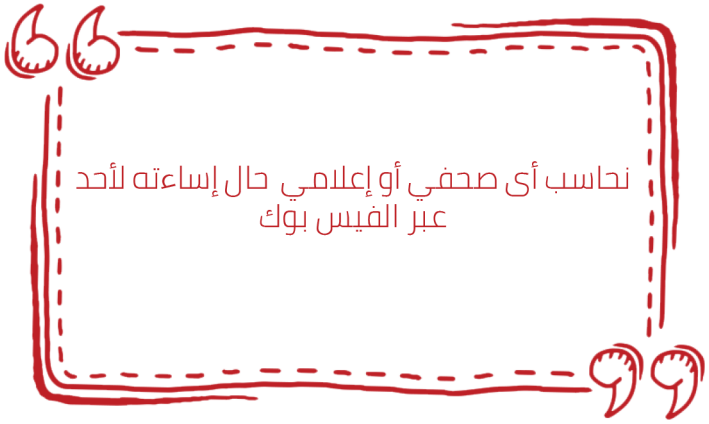

بهذه الكلمات عبر ''رئيس المجلس'' عن ترصده بالصحفيين والإعلاميين، كما عبر عن قدرته على حساب الصحفي من باب مسؤوليته عن الحفاظ على ''مهنية'' الصحافة والإعلام، وأضاف أن ''المجلس'' ينظر دائمًا في كل الشكاوى المقدمة إليه، وأنه يرفض أي إساءات أو طعن في الآخرين، حتى لو نشر الصحفي أو الإعلامي على الفيس بوك ومواقع التواصل الاجتماعي، لأنه يعد وسيلة نشر تعبر عن الصحفي والإعلامي.[10]

ولقد وقع رئيس المجلس في ''فخ'' التعدي والتغول على اختصاصات الجهات القضائية، بإقراره أحقية المجلس في محاسبة الأفراد على المخالفات والجرائم الشخصية مثل (السب والقذف أو التشهير)، والتي لا يتم التحقيق والقضاء فيها إلا عن طريق النيابة العامة، وبناءً على شكوى أو طلب أو إذن من المجني عليه شخصيًا أو ممثله القانوني إذا كان شخصًا اعتباريًا، والسلطة القضائية وحدها هي المختصة ولها مطلق الحرية والسلطة التقديرية، في تحديد العبارات والألفاظ التي تعد سبًا أو قذفًا من عدمه، فالمرجع في تعريف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة، هو بما يطمئن له القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى.[11]

7- محمد صبحي، بيان للمجلس القومى لحقوق الإنسان يطالب بمراجعة لائحة جزاءات تنظيم الصحافة والإعلام، اليوم السابع، 20 مارس 2019، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط
أنظر أيضًا.. ''الصحفيين تفتح النار على جزاءات ''الأعلى للإعلام''، موقع أخبار الخليج 365، 20 مارس 2019، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط
8- سعدة: الأعلى للإعلام تجاهل ملاحظة نقابة الإعلاميين على لائحة الجزاءات، موقع البوابة نيوز، 19 مارس 2019، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط
9- ''القومي لحقوق الإنسان'': لائحة الأعلى للإعلام تناقض حرية الرأي والتعبير، الوطن، 20 مارس 2019، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط
10- محمود العمري، مكرم محمد أحمد: نحاسب أى صحفى أو إعلامى حال إساءته لأحد عبر الفيس بوك، اليوم السابع، 12 يناير 2018، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط
11- الطعن رقم 47617 لسنة 59 ق، جلسة 10 مايو سنة 1998، س 49، ص 684

وبهذا التصريح، أضفى الكاتب الصحفي على المجلس صفة الأبوية، وتجاوز الحق الفردي، حيث إن جرائم السب والقذف والتشهير، لها طابع خاص متعلق بالأفراد، فلا يجوز معاقبة مرتكبيها سواء مهنيًا أو جنائيًا، إلا بناءً على رغبة المجني عليه، كما يعتبر هذا التصريح مخالفًا لنص المادة رقم 3 من قانون الإجراءات الجنائية، والتي تنص على أنه" لا يجوز أن تُرفع الدعوى الجنائية إلا بناءً على شكوى شفهية أو كتابية من المجني عليه، أو من وكيله الخاص، إلى النيابة العامة، أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي، في الجرائم المنصوص عليها في المواد 185 و274 و277 و279 و292 و293 و303 و306 و307 و308 من قانون العقوبات، وكذلك في الأحوال الأخرى، التي ينص عليها القانون"، ويعد هذا الأمر تدخلًا في الحياة الشخصية للأفراد، فالصحفي كمثله من المواطنين، له مساحة الحرية الخاصة به، التي تتمثل في مساحته على مواقع التواصل الاجتماعي، يكتب بها أيما شاء وقتما شاء، والقانون فقط هو المخول بمحاسبته، وفق شروط وضوابط معينة ذكرناها سالفًا.

نفى الكاتب الصحفي، مكرم محمد أحمد، رئيس المجلس الأعلى للإعلام، وجود أي صحفي بالسجن على خلفية قضايا تخص حرية الرأي والتعبير، وذلك من خلال تصريحه، في جلسة بتاريخ 20 يوليو من العام 2019، حين استقبل وفدًا من رؤساء التحرير والإعلاميين الأفارقة، في إطار البرنامج السنوي، الذي تنظمه الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، التابعة لوزارة الخارجية.[12]

> لا يوجد صحفيون بالسجون في مصر

12- شادي محمد، خلال لقائه رؤساء التحرير الأفارقة مكرم محمد أحمد: لا يوجد صحفيون بالسجون في مصر، بوابة أخبار اليوم، 21 يوليو 2019، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط

وعلى النقيض، وبخلاف التصريح، كان هناك ما يقرب من 9 صحفيين محبوسين في السجون المصرية، على خلفية عملهم الصحفي، خلال هذه الفترة الزمنية، ويواجه جميع الصحفيين اتهامات تتعلق بنشر وإذاعة الأخبار الكاذبة، والانضمام لجماعة تم تأسيسها على خلاف القانون، وتضم هذه القائمة ما يلي: [13]

محمد الحسيني حسن

رقم القضية
القضية رقم 915 لسنة 2017 حصر أمن دولة عليا

الاتهامات
الاشتراك في جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون ونشر أخبار كاذبة

تاريخ القبض عليه
12 سبتمبر 2017

مصطفى الأعصر

رقم القضية
القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا

الاتهامات
الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية بالبلاد بقصد تكدير السلم العام في إطار أهداف جماعة الإخوان

تاريخ القبض عليه
4 فبراير 2018

معتز ودنان

رقم القضية
القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا

الاتهامات
الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون ونشر أخبار كاذبة

تاريخ القبض عليه
16 فبراير 2018

محمد كامل أبو زيد

رقم القضية
القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا

الاتهامات
مشاركة جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة

تاريخ القبض عليه
7 يونيو 2018

13- ملاحظة منهجية: جميع البيانات الخاصة بـ الصحفيين المحبوسين مرتبطة بتاريخ نشر تصريح "رئيس المجلس" وهو 21 يوليو 2019. ولمزيد من التفاصيل حول هؤلاء المعتقلين من خلال الرابط

محمود حسين جمعة

رقم القضية
القضية رقم رقم 1365 لسنة 2018 حصر أمن دولة

الاتهامات
نشر أخبار كاذبة، وتهديد أمن الوطن

تاريخ القبض عليه
22 ديسمبر 2016

إسماعيل الإسكندراني

رقم القضية
القضية رقم 18 لسنة 2018 جنايات عسكرية

الاتهامات
الانضمام لجماعة الإخوان، ونشر سر من أسرار الدفاع عن البلاد بمنطقة سيناء

تاريخ القبض عليه
29 نوفمبر 2015

إسلام جمعة

رقم القضية
القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا

الاتهامات
الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون، ونشر أخبار كاذبة

تاريخ القبض عليه
29 يونيو 2018

عادل صبري

رقم القضية
القضية رقم 441 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا

الاتهامات
الانضمام إلى جماعة أُسست على خلاف أحكام الدستور والقانون ونشر أخبار كاذبة

تاريخ القبض عليه
3 أبريل 2018

بهذه الكلمات برر الكاتب الصحفي، مكرم محمد أحمد، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، قراره بمنع النشر في القضية الخاصة بمستشفى 57357، الخاصة باتهامات حول وجود تجاوزات مالية وإدارية في المستشفى، وقد نتج عن ذلك مثول "مكرم" أمام النيابة العامة، لتعديه على اختصاص الجهات القضائية كجهة مسؤولة عن حظر النشر.[14]

> أصدرت قرار وقف النشر في مستشفى 57
> بعد أن استنجد بي مديرها

14- أحمد البهنساوي، مكرم: أصدرت قرار وقف النشر في مستشفى 57 بعد أن استنجد بي مديرها، الوطن، 11 يوليو 2018، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط

منذ تولي ''مكرم'' رئاسة المجلس، وكان موقفه المعارض من ''حركات'' الربيع العربي واضحًا جدًا، وقد اعتاد على وصفها بـ ''أزمات الربيع العربي''، و''عاصفة الربيع العربي التي دمرت الدول''.[15]

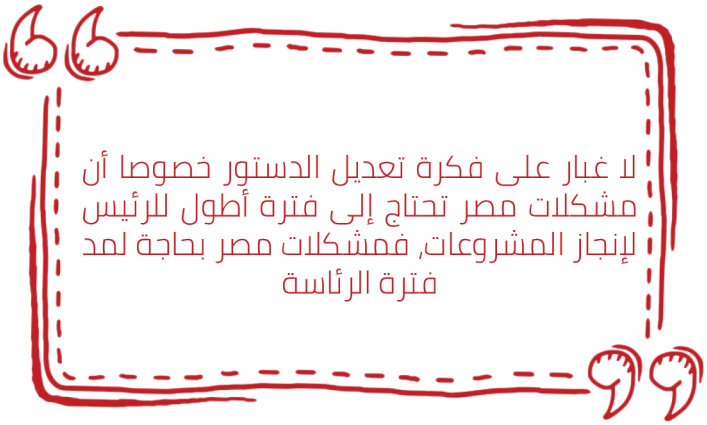

كما كانت مواقفه واضحة من النظام السياسي الحاكم وضوح ''الشمس''، ودائمًا ما كان يبرهن على مساندته لرأس السلطة التنفيذية، في مواقف كثيرة كان أبرزها، في أغسطس 2017، في الوقت الذي ازدادت فيه مطالبات عدد من نواب مجلس الشعب، بتعديل الدستور وزيادة صلاحيات الرئيس ومد فترة الرئاسة[16]، حينها صرح قائلًا: ''لا غبار على فكرة تعديل الدستور، خصوصًا أن مشكلات مصر تحتاج إلى فترة أطول للرئيس، لإنجاز المشروعات، ومشكلات مصر بحاجة لمد فترة الرئاسة''[17]، وقد لاقت هذه المطالبات معارضة واسعة، من قبل شريحة ضخمة، تمثل التيار السياسي المعارض، وهي التي وصفها ''مكرم'' بـ ''فئة حنجورية تقف ضد الدولة''.[18]

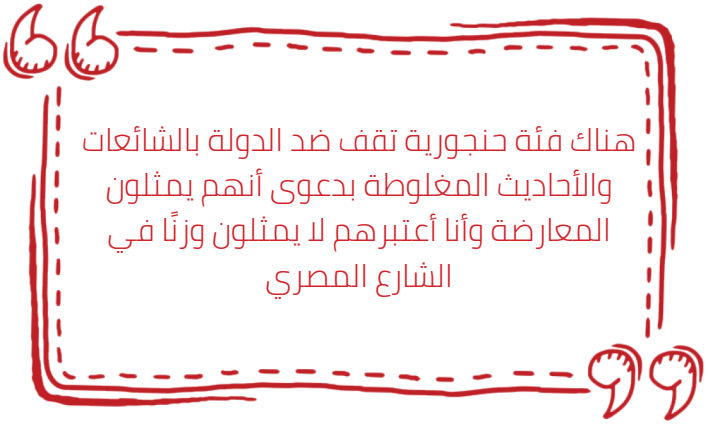

كما لم يتوانَ ''رئيس المجلس'' في تقديم الدعم والإشادة بـ ''رئيس الجمهورية''، في جميع المناسبات، ولاسيما أثناء إجراءات الانتخابات الرئاسية، عام 2018، حين صرح قائلًا إن إنجازات السيسي واضحة زي الشمس، ويشهد الجميع عليها.[19]

نستنتج مما سبق أن لرئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام موقف صريح وواضح، يتسم بالدعم والمساندة للسلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية، ومعاداة المعارضة السياسية ''الشرعية'' في مصر، وهذه التصريحات ما هي إلا انعكاس لمواقف غير حيادية، تبرز تخلي ''مكرم'' عن أبرز سمات ممثلي الهيئات المستقلة، وهي الحياد السياسي.

15- محمد السيد، مكرم محمد أحمد: أزمات الربيع العربي دمرت الدول العربية، اليوم السابع، 17 ديسمبر 2018، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط
16- المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، مكرم محمد أحمد: "مشكلات مصر بحاجة لمد فترة الرئاسة"، 23 أغسطس 2017، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط
17- أحمد البهنساوي، مكرم محمد أحمد: سأشارك في الانتخابات لأتمكن من انتقاد الرئيس، الوطن، 20 مارس 2018، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط
18- رنا ممدوح، زيادة صلاحيات الرئيس ومد ولايته.. تعديل للدستور أم مخالفة لأحكامه؟، مدى مصر، 15 أغسطس 2017، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط
19- السلطات المصرية تعلن الجدول الزمني للانتخابات الرئاسية المقبلة، البي بي سي، 8 يناير 2018، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط

التحول الجذري

في مواقف وآراء رئيس المجلس

لم يتغير موقف الكاتب الصحفي، مكرم محمد أحمد من السلطة، التي تمتلك في الأصل حق تعيين غالبية أعضاء ''المجلس''، ولم يعكر صفو هذه العلاقة غير قرار مجلس النواب باستحداث وزارة الدولة لشؤون الإعلام، التي تولاها أسامة هيكل وزير الإعلام السابق.[20]

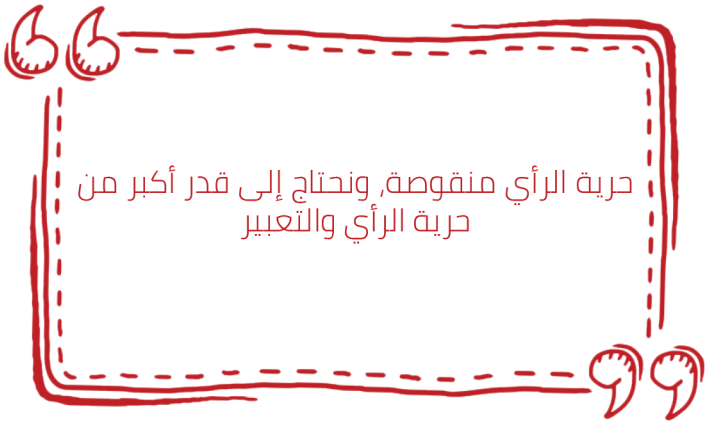

بعد تعيين ''هيكل''؛ وفي أول ظهور تلفزيوني لرئيس المجلس، بدأ في توجيه انتقاداته إلى السلطة التنفيذية، وأبدى امتعاضه من حال حرية الرأي والتعبير المُتاحة في مصر، وطالب السلطة بإتاحة المزيد من مساحات حرية الرأي والتعبير في المجتمع، حتى يتمكن الصحفيون من القيام بعملهم.

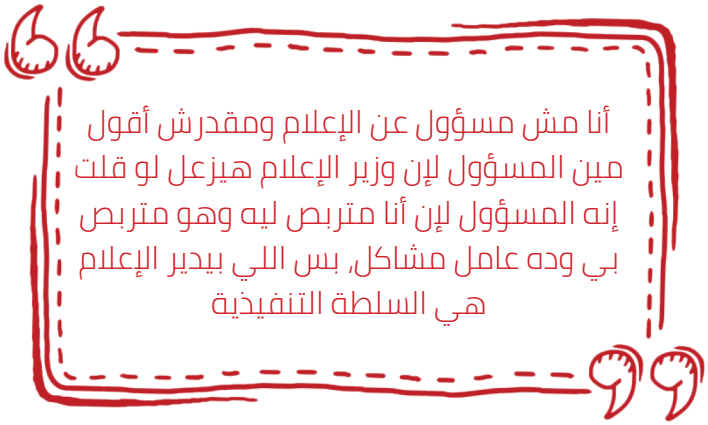

إن هذه التصريحات المُفاجِئة في هذا التوقيت، لا تجعل من ''مكرم'' معارضًا للنظام، ولكنها تتناقض بشكلٍ حاد مع التصريحات السابقة له، ويرجح الكثيرون هذا التحول الطفيف إلى أن تعيين الوزير الجديد قد يسحب البساط من أسفل أقدام المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وخصوصًا مع منح الوزير عدد من الصلاحيات، التي كان يقوم بها المجلس، واعتراف ''مكرم'' بأن السلطة التنفيذية هي من تتحكم بالإعلام، ولم يحدث أي تنسيق بين الوزير والمجلس حتى الآن، وقد رجح البعض الآخر ذلك التحول إلى أن ''مكرم'' كان يلتقط أنفاسه الأخيرة كرئيس للمجلس، في ظل انتظار قرارات التشكيل، وفقًا لنصوص القانون 180 لسنة 2018.[21]

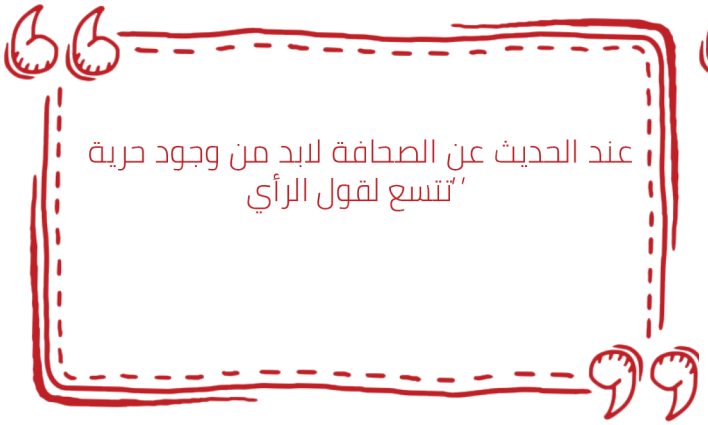

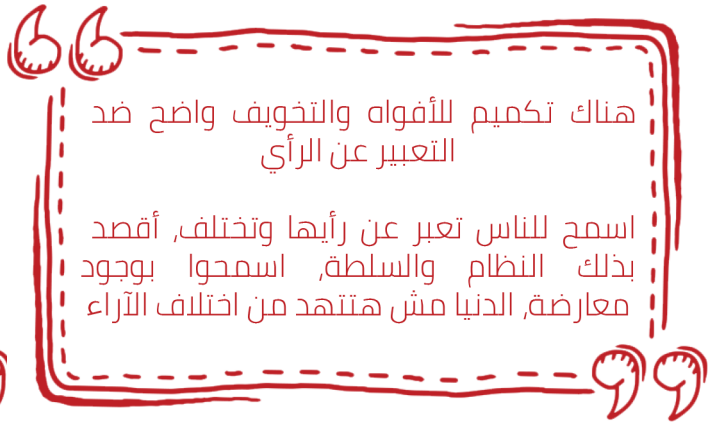

20- مصر: تعديل وزاري محدود يشمل حقائب الاستثمار والصناعة والسياحة - استحداث وزارة لشؤون الإعلام، الشرق الأوسط، 22 ديسمبر 2019، آخر زيارة بتاريخ 28 يونيو 2020، متاح على الرابط

21- لقاء إعلامي مع الصحفي ''أحمد موسى'' مقدم برنامج ''على مسئوليتي'' المذاع على قناة ''صدى البلد'' .. متاح على الرابط

وفي نفس السياق، حمل ''رئيس المجلس" السلطة وِزر عدم وجود مساحات مناسبة لحرية الرأي والتعبير، في حين أنه تناسى دوره، ودور المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في ''تكميم أفواه" وسائل الإعلام، والحد من استقلاليتها، والتشكيك في حياديتها، ودوره في خلق نمطٍ إعلامي واحد، تحت ستار الحفاظ على ''المهنية"، وذلك عبر تطبيق الجزاءات والعقوبات، ومهاجمة وسائل الإعلام بشتى الطرق [22]. فوفقًا للتقرير السنوي الصادر عن مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، عام 2019، سجل ''المرصد" 55 قرارًا عقابيًا أصدرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، خلال عام 2019، ومن أبرز هذه القرارات: حجب ما يقرب من 13 موقعًا إليكترونيًا، ومنع بث 8 برامج تليفزيونية، وإحالة 5 صحفيين/إعلاميين إلى التحقيق.[23]

22- لقاء إعلامي مع الصحفي ''أحمد موسى" مقدم برنامج ''على مسئوليتي" المذاع على قناة ''صدى البلد" .. متاح على الرابط
23- التقرير السنوي الصادر من مؤسسة المرصد المصري للصحافة والاعلام عن عام 2019، متاح على الرابط

خاتمة

اتسمت تصريحات الرئيس السابق للمجلس الأعلى للإعلام، الكاتب الصحفي، مكرم محمد أحمد، بالهجوم على معارضيه، والتقليل من آرائهم، وصدر عنه بعض التصريحات الخاطئة أحيانًا، والمتناقضة أحيانًا أخرى، وبصفته "رئيسًا للمجلس"، عين نفسه وصيًا على وسائل الإعلام والعاملين بها، وفي سبيل تنفيذ وصايته قام بالتغول على اختصاصات نقابتي الصحفيين والإعلاميين، وكذلك السلطة القضائية.

كما عبرت مواقف "الرئيس" عن انحيازه السياسي للسلطة الحاكمة، في تجاهل لأحد أهم معايير الجهات المستقلة، وقد تحول المجلس إلى داعم للسلطة الحالية بشكلٍ مستمر، بل وسعى إلى مساندتها والهجوم على معارضيها، ثم تحول موقفه فجأةً إلى معارض ومدافع عن حرية الرأي والتعبير، ومنتقدًا للسلطة التنفيذية، بمجرد تعيين أسامة هيكل، وزيرًا لشئون الدولة للإعلام، وشعوره بأن البساط بدأ ينسحب من تحته.

وكان يجب على "رئيس المجلس" تحري الدقة في اختيار أساليب تصريحاته، وكان يجب عليه باعتباره مسؤولًا عن الإعلام، أن يتجاوب مع الانتقادات بشكلٍ مرن، ويطرحها للحوار المجتمعي والتقييم المستمر، في سبيل تطوير مهنة الإعلام، والحفاظ على استقلاليتها وحياديتها، وكان عليه أن ينأى بنفسه بعيدًا عن الإشكاليات السياسية، وأن يتعامل مع وسائل الإعلام بشكلٍ احترافي، دون أي أجندات، لأن ضمان استقلالية المجلس، هو انعكاس لضمان استقلالية وسائل الإعلام وحياديتها.

ومن الأشياء التي تمت ملاحظتها بشدة في مواقف "رئيس المجلس"، هو التغيير الذي طرأ على تصريحاته بعد تعيين "هيكل" كوزير لشؤون الدولة للإعلام؛ حيث بدأ في توجيه انتقاداته إلى السلطة التنفيذية، وأبدى امتعاضه من حال حرية الرأي والتعبير المُتاحة في مصر، وطالب السلطة بإتاحة المزيد من مساحات حرية الرأي والتعبير في المجتمع، حتى يستطيع الصحفيون القيام بعملهم.

وفي نهاية هذه السطور؛ يبدو أن الكاتب الصحفي، مكرم محمد أحمد، يبتعد عن صورة تنظيم المشهد الصحفي والإعلامي، بصفته رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، تاركًا عديد من الأسئلة، التي خلفتها فترته الرئاسية، حول استراتيجية الدولة في التعامل مع ملف الصحافة والإعلام، وتقسيم الأدوار والمهام بين الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي، وكذلك قيام السلطة التشريعية بتغيير القوانين وتعديلها أكثر من مرة، واستحداث منصب وزير الدولة لشؤون الإعلام، في محاولة لضبط المشهد، وتنظيم عمل الهيئات، في ظل الفوضى التي ضربت المشهد، خلال الأعوام الأخيرة، والتي نتج عنها حالة من الخلافات والجدالات الواسعة بين جميع الهيئات، وبين جموع الصحفيين والإعلاميين.

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

"المرصد المصري للصحافة والإعلام"

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016. وتتخذ "المؤسسة" من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف "المؤسسة" إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل "المرصد" عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم "المؤسسة" الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم "المؤسسة" بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.